

الحكومة العالمية لموضوعات الطاقة والمناخ: نحو إستراتيجيات المشاركة الوطنية

الدكتورة ماري لومي، مايو 2016

- وُضعت عدة ترتيبات مؤسسية وقانونية على المستوى الدولي على مدار العقود الأخيرة لتنظيم وإدارة الجوانب الدولية لكل من الطاقة وتغير المناخ. ومن بين الأهداف الرئيسية للمؤسسات الدولية المهتمة "بموضوعات الطاقة والمناخ" المساعدة في الانتقال إلى مصادر للطاقة المستدامة في جميع البلدان من أجل الوصول إلى اقتصاديات يكون فيها معدل انبعاثات الكربون منخفضاً وتتميز بالكفاءة في استخدام الموارد ويمكنها التكيف مع التغيرات المناخية ومن ثم تجنب التغيرات الخطيرة في المناخ.
- لن تحقق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا الانتقال المطلوب بمفردها بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في ديسمبر 2015 والذي تمخض عن توقيع اتفاق عالمي ملزم قانوناً لمواجهة تغير المناخ. ولا بد من وجود مؤسسات ومنشآت وشراكات أخرى للتعاون والحكومة حتى يمكن تحقيق الأهداف الواردة في اتفاق باريس علاوة على أهداف الطاقة والمناخ الواردة في خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة والتي تم الاتفاق عليها في سبتمبر 2015.
- يقتضي التوصل إلى نتائج فعّالة تكوين رؤية واضحة عن الجوانب التي يتم فيها حوكمة موضوعات الطاقة والمناخ وما هي الكفاءات الرئيسية في هذا النظام وأين توجد وكيف تتطور. ويجدر الإشارة إلى أنه لا توجد مؤسسة دولية واحدة تتولى بمفردها هذه الخطة ولكن العديد من المؤسسات الدولية وغيرها من أشكال الحوكمة تركز على جوانب متنوعة من الخطة بصورة لا يوجد بها تسلسل هرمي ويغلب عليها تداخل المهام. وتحتاج الأطراف المعنية في الحكومات إلى تكوين رؤية أفضل عن هيكل الحوكمة للطاقة والمناخ.
- تتضمن هذه الورقة البحثية ثلاث خرائط مرئية عن الوضع الراهن في نظام إدارة موضوعات الطاقة والمناخ. كما تطرح أيضاً تحليلات قائمة على الممارسات الفعلية والإجراءات من جانب الدول التي يمكن أن تساهم في مشاركة أكثر فاعلية في هذا النظام ومن ثم تعزيز التنفيذ على المستوى الوطني.
- تبين ورقة العمل أيضاً أنه ربما يكون من المفيد للحكومات أن تراجع علاقات وإستراتيجيات المشاركة الخاصة بها في ضوء هذا النظام الدولي للحكومة. وبالرغم من الأهمية المتزايدة للأطراف التي لا تشكل دولاً والأطراف المؤثرة في تنفيذ تدابير مواجهة تغير المناخ إلا أن الدول لا تزال المحرك الأساسي للانتقال إلى اقتصاديات منخفضة الكربون. وتحتاج هذه الدول إلى فهم كيفية المشاركة بأكثر الصور كفاءة في هذه الآليات المستجدة للحكومة والتعاون مما يعود عليها بالعديد من المنافع.
- من ثمّ تضع الوثيقة مقترحاً لنظام متعدد الأطراف على المستوى الوطني مؤلف من ثلاث مراحل بهدف تحديد أولويات الدول للمشاركة في النظام الدولي لموضوعات الطاقة والمناخ.
- المرحلة الأولى هي تحديد أنماط المشاركة الحالية في هذا النظام: ما هي المؤسسات التي تتعاون وتتواصل معها الدولة، وما هي الموارد (أو الموارد البشرية) المطلوبة لاستمرار المشاركة الفعّالة في مختلف المؤسسات، وما الذي يمكن تحقيقه من المشاركة في كل مؤسسة.

- المَرْحَلَة الثانية هي تحديد المصالح الوطنية في ضوء هذا النظام. أو بعبارة أخرى ما الذي تريده الدولة وما الذي تحتاج إليه من المجتمع الدولي لتستطيع تحقيق الأهداف الوطنية للتحويل نحو مصادر الطاقة البديلة. تسعى هذه المَرْحَلَة إلى تسليط الضوء على المصالح الوطنية فيما يتعلق بـ: التفضيلات الوطنية فيما يخص طبيعة أطر العمل الدولية سواء فيما يتعلق بالسياسات أو الجوانب التنظيمية، والمساعدة والدعم في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والمساهمات المحتملة التي تقدمها الدولة في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.
- المَرْحَلَة الثالثة تُركِّز على تحديد أفضل الطرق لتحقيق المصالح الوطنية في هذا النظام من خلال: تقييم إستراتيجية المشاركة الحالية (بحسب ما هو محدد في المرحلة الأولى) في ضوء المصالح الوطنية (بحسب ما هو محدد في المرحلة الثانية) وتحديد الخيارات لتعزيز مشاركة الدولة، ودراسة أطر العمل الإقليمية والوطنية التي يمكن أن تعزز أو تكون بديلاً للمبادرات المشابهة على الصعيد العالمي.
- تتضمن ورقة العمل أيضاً عرضاً موجزاً لكيفية تطبيق هذا النظام على أرض الواقع من خلال استخدام دولة الإمارات العربية المتحدة كأحد الأمثلة.